

دور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية

في المملكة العربية السعودية

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض هي مؤسسة تهدف إلى تنظيم الأنشطة التجارية والصناعية وتعزيز التعاون بين رجال الأعمال. تم تأسيسها بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (239) في 10 جمادى الآخرة 1381 هـ، وتعد واحدة من الغرف التجارية التي نشأت في المملكة بعد حركة الإصلاح الاقتصادي للملك عبد العزيز - طيب الله ثراه - . واليوم الغرف تساهم في دعم حركة التجارة والصناعة في العاصمة. وتعد جزءاً مهماً من البنية الاقتصادية في المملكة، حيث تلعب دوراً في تسهيل الأعمال وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

سلسلة خلاصات إثرائية

8



الإطار العام للدراسة

تهدف الدراسة إلى تعزيز دور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة، بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030. وتشمل الدراسة عدة محاور رئيسية:

مشكلة الدراسة:

ضعف مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي. الحاجة إلى زيادة أعداد المتطوعين. تحسين الأطر التنظيمية والتشريعية للقطاع.

أهداف الدراسة:

- 1 تعزيز مساهمة القطاع غير الربحي في التنمية.
- 2 زيادة دوره في الناتج المحلي الإجمالي.
- 3 تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاع.
- 4 تسهيل تأسيس الجمعيات الأهلية والمؤسسات غير الربحية.
- 5 وضع آليات للحكومة والشفافية والرقابة.
- 6 تطوير مؤشرات الأداء لضبط الإنفاق وزيادة الكفاءة.
- 7 الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في تطوير القطاع.

ممكّنات القطاع:

الكفاءة – الفاعلية

- 1 كيف يمكن زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي؟
- 2 ما هي أفضل الممارسات العالمية لتعزيز دوره في التنمية؟
- 3 ما أهم التشريعات والسياسات المطلوبة لدعم القطاع؟
- 4 ما هي المعوقات الرئيسية التي تحد من نمو القطاع؟

تساؤلات الدراسة:

منهجية الدراسة:

- 1 المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة واقع القطاع الحالي.
- 2 المنهج المقارن لمقارنة التجارب الدولية والإقليمية.
- 3 التحليل الإحصائي لقياس تأثير القطاع غير الربحي على الاقتصاد.

مكونات القطاع غير الربحي:

- 1 المجتمع (تطوع، تبرع، أوقاف).
- 2 القطاع الحكومي (تشريعات، تحفيز، دعم).
- 3 القطاع الخاص (مسئولية، منح ودعم، شراكات).



تشخيص الوضع الراهن للقطاع غير الربحي في المملكة

المحاور الرئيسية لتعزيز وتطوير القطاع غير الربحي:

الحوكمة والشفافية:

الواقع 90% من المؤسسات المانحة تصدر تقارير سنوية، لكن فقط 27% يتم نشرها للجمهور.

التحديات ضعف الحوكمة والشفافية لدى الجمعيات، وعدم اكتمال منهجيات الرقابة.

الفرص تستهدف رؤية 2030 رفع نسبة الجمعيات الملتزمة بالحوكمة والشفافية إلى 100%.

الأنظمة والتشريعات:

الواقع تطوير أنظمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية وإعداد لوائح تنفيذية لتنظيم عملها.

التحديات الصورة النمطية عن القطاع، والتأخر في تسجيل الجمعيات.

الفرص اعتماد رؤية 2030 على دعم القطاع، وتحسين الخدمات الإلكترونية الحكومية.

التمويل:

الواقع إجمالي أصول الجمعيات تبلغ 23 مليار ريال، والإيرادات السنوية 4.5 مليار ريال.

التحديات غياب الاستدامة المالية، وتأثير المتغيرات الاقتصادية على دعم الجمعيات.

الفرص فتح آفاق استثمارية جديدة لمنظمات القطاع، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الموارد البشرية والتطوع:

الواقع يوجد 19,000 موظف في القطاع، و77,000 متطوع حالياً.

التحديات قلة الوظائف النسائية، وضعف الأمان الوظيفي، وانخفاض مشاركة المجتمع في العمل التطوعي.

الفرص تهدف رؤية 2030 إلى زيادة عدد المتطوعين إلى مليون متطوع في 2030.

الإسهام المجتمعي:

الواقع 7% نسبة المشروعات التي لها أثر اجتماعي أو تتواءم مع أهداف التنمية الوطنية.

التحديات ضعف تأثير القطاع على مستوى المعيشة، وانخفاض مستوى الوعي المجتمعي.

الفرص رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5% بحلول 2030.

التغطية الجغرافية والنوعية:

الواقع يوجد 2,589 منظمة غير ربحية في المملكة، مع تركزها في بعض المناطق الكبرى. كما يوجد عدد المنظمات غير الربحية 1/10,000 من السكان.

التحديات ضعف توزيع الجمعيات على المناطق المختلفة.

الفرص تستهدف الرؤية زيادة الجمعيات وتحسين التوزيع الجغرافي.

الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى تحليل واقع القطاع غير الربحي من خلال آراء العاملين فيه، والمسؤولين في القطاعين الحكومي والخاص.

المسؤولون في القطاعين
الحكومي والخاص

115

فرداً

العاملون في
القطاع غير الربحي

218

فرداً

المساهمة الحالية للقطاع غير الربحي في التنمية:

مدى رضا المسؤولين والعاملين
عن خدمات القطاع غير الربحي:

50% راضون إلى حد ما.

24% غير راضين.

22% راضون.

4% فقط راضون بدرجة عالية.

من وجهة نظر المسؤولين
في القطاعين الحكومي والخاص:

34% يرون أن مساهمته منخفضة.

34% يرون أنها متوسطة.

30% يعتقدون أنها عالية.

2% يرون أنه لا يساهم إطلاقاً.

من وجهة نظر العاملين
في القطاع غير الربحي:

34% يرون أن مساهمته متوسطة.

54% يرون أنها منخفضة.

10% يعتقدون أنها عالية.

2% يرون أنه لا يساهم إطلاقاً.

المجالات التي يساهم فيها القطاع:

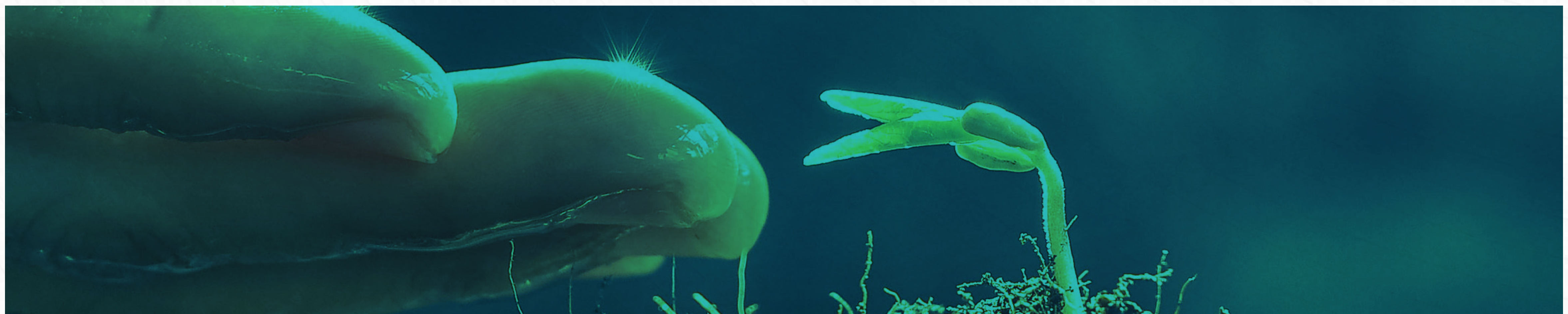
تم تقييم أبرز المجالات ساهم فيها القطاع وفقاً لآراء المسؤولين والعاملين:

توفير فرص العمل، دعم المشاريع
التنموية، ورفع مستوى المعيشة.

التنمية الاقتصادية:

تقديم الرعاية الصحية، تعزيز العمل
التطوعي، وبناء رأس المال الاجتماعي.

التنمية الاجتماعية:



الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى تحليل واقع القطاع غير الربحي من خلال آراء العاملين فيه، والمسؤولين في القطاعين الحكومي والخاص.

مصادر تمويل القطاع غير الربحي:

01 التبرعات والهبات.

02 الأوقاف.

03 استثمارات المؤسسات.

04 مساهمات الجهات المانحة.

05 الدعم الحكومي.

06 رسوم الخدمات التي تقدمها المؤسسات.

التحديات التي تواجه العاملين في القطاع:



ضعف الرواتب الشهرية والمكافآت المالية.

عدم الشعور بالأمان الوظيفي.

قلة الخبرة والممارسة لدى العاملين.

ضعف تقدير إدارات مؤسسات القطاع لمجهودات العاملين.

طول ساعات العمل.

المعوقات المجتمعية:

تقصير وسائل الإعلام في نشر الوعي حول دور القطاع غير الربحي.

ضعف الوعي المجتمعي بأهمية العمل في القطاع.

الصورة الذهنية غير الجيدة عن القطاع.

قلة الراغبين في العمل بالقطاع غير الربحي.

مقترحات لحل المعوقات:

تحسين الحوافز للعاملين.

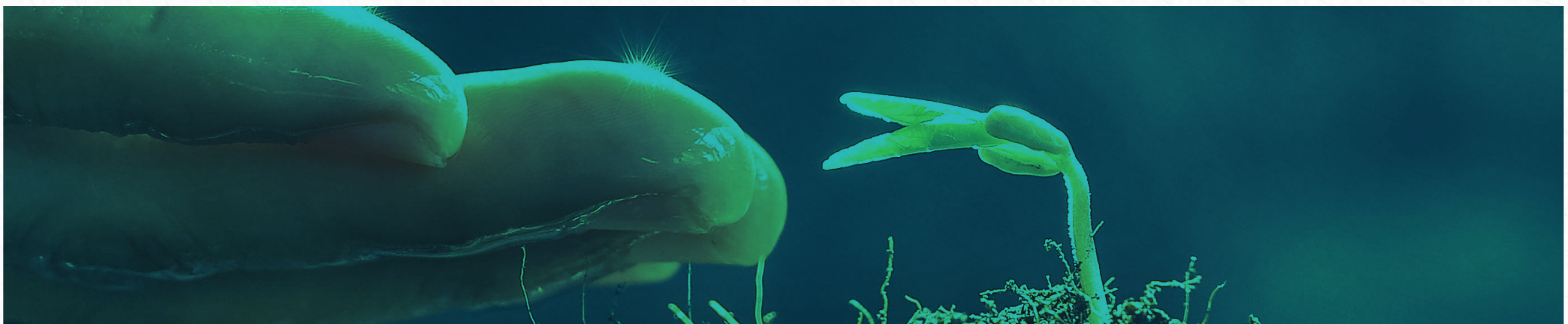
وضع سلم رواتب مماثل للقطاع الحكومي.

تعيين ذوي الخبرة في مؤسسات القطاع.

تقليل ساعات العمل.

تسويق النماذج المميزة لمؤسسات القطاع غير الربحي.

مواجهة العادات الاجتماعية التي تقلل من أهمية القطاع غير الربحي.



التجارب العالمية والإقليمية

تتناول هذه الوحدة مقارنة أفضل الممارسات العالمية والإقليمية في دعم وتطوير القطاع غير الربحي.



قيرغيزستان



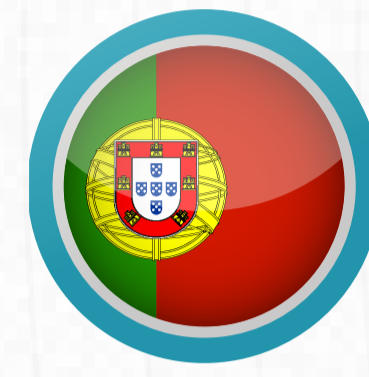
الأردن



نيوزلندا



بلجيكا



البرتغال



فرنسا



الولايات المتحدة الأمريكية

تم تحليل تجارب
في كل من:

2.3%

من الناتج المحلي

4.2%

من الناتج المحلي

5.5%

من الناتج المحلي

6.1%

من الناتج المحلي

2.2%

من الناتج المحلي

2.9%

من الناتج المحلي

5.5%

من الناتج المحلي

مساهمة القطاع غير
الربحي في الناتج
المحلي الإجمالي:

02%

-

50%

37%

49%

41%

49%

نسبة المتطوعين من
إجمالي القوى العاملة
في القطاع غير الربحي:

العلاقة بين حجم القطاع غير الربحي واستقرار المجتمع:

كلما زاد حجم القطاع غير الربحي، ارتفعت فعالية الحكومة.

يساهم القطاع في تحقيق سيادة القانون.

يعزز الاستقرار السياسي من خلال تخفيف الضغوط الاجتماعية.

أدوار القطاع غير الربحي في الدول المختلفة:

- تقديم الخدمات الاجتماعية.
- تعزيز رأس المال الاجتماعي.
- المحافظة على القيم.
- المحافظة على الهوية الثقافية.
- الدفاع عن الحقوق.

أهم نتائج الدراسة

- | | | |
|----|---|---|
| 01 | ▲ | نقص المعلومات والإحصائيات عن القطاع غير الربحي. |
| 02 | ▲ | ضعف وعي العاملين والمشرفين على القطاع باحتياجات المجتمع. |
| 03 | ▲ | أثبتت التجارب العالمية أهمية القطاع غير الربحي كقوة اقتصادية. |
| 04 | ▲ | ضرورة التركيز على الأدوار التنموية الأساسية للقطاع. |
| 05 | ▲ | تعاني مؤسسات القطاع من ضعف في الإدارة وقنوات الاتصال. |
| 06 | ▲ | ضعف الاستدامة المالية للقطاع. |

أهم المجالات التي يجب أن يركز عليها القطاع:

- | | | |
|----|---|--|
| 01 | ▲ | دعم الاقتصاد الاجتماعي عبر المشاريع الصغيرة. |
| 02 | ▲ | تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. |
| 03 | ▲ | تعزيز رأس المال الاجتماعي والتطوع. |

أهم التوصيات والمبادرات

إنشاء مرصد علمي للقطاع غير الربحي وتطوير مؤشرات وأدوات قياس تأثير القطاع.

ثانياً

تحسين الصورة الذهنية للقطاع وتعزيز الشفافية والحوكمة.

أولاً:

زيادة مشاركة القطاع الخاص في دعم المسؤولية الاجتماعية.

رابعاً

تعزيز التعليم والموارد البشرية وتوفير بيئة عمل محفزة في القطاع.

ثالثاً

